مؤتمر «بيئة الاستثمار» يناقش أسباب تراجع الأردن في القدرة التنافسية

البيئة والمياه

عمان: محمد الدعمة :

أكد رئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي على الأولوية الكبيرة التي توليها حكومته لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة لرفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني محليا وإقليميا ودوليا.

وقال الذهبي خلال افتتاحه امس الأحد مؤتمر «بيئة الاستثمار في الأردن»، الذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، إن الحكومة تواصل انتهاج مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، والتركيز على دوره كلاعب أساسي في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية، مؤكدا التزام الحكومة بتحسين أداء الأردن في المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بتعزيز تنافسية بيئة الأعمال في الأردن. واكد الذهبي انه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن كل من ورشات العمل الأربع المتخصصة التي ستعقد على مدى فترة المؤتمر.

وأشار إلى أن المؤشرات، التي تم تناولها من خلال تقرير ممارسة الأعمال لعام 2008 ومسح مناخ الاستثمار، تشكل قضايا تعتبر متطلبات رئيسة يجب معالجتها على نحو سريع، وبما يعزز مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في التنمية المستدامة. ويهدف المؤتمر إلى الخروج بتوصيات محددة لتحسين أداء الأردن ضمن عدد من المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال في الأردن، كما وردت في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2008 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، فرغم الخطوات التي اتخذها الأردن في تحسين البيئة الاستثمارية وتبني سياسات عليا متجانسة لجذب الاستثمارات من خلال اتخاذ إجراءات سريعة نحو الإصلاحات الاقتصادية لجعل الاردن بيئة حاضنة للاستثمارات، ما زالت هناك حاجة لمراجعة بعض الإجراءات الضرورية لتحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال في البلاد.

من جهتها قالت سهير العلي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، إن الأردن أولى موضوع الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية اهتماما خاصا، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق أهدافنا التنموية وعاملا داعما للجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخفض نسب البطالة. وأكدت العلي ان وزارة التخطيط قامت بتوفير التمويل اللازم للعديد من المبادرات التنموية القطاعية، من خلال توفير التمويل والدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات وجمعيات الأعمال ضمن قطاعات اقتصادية، بما يعزز من جاذبيتها الاستثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

وقالت إنه بهدف توفير معلومات مفصلة لصناع القرار حول التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني، خاصة ما يتصل بالنواحي الاستثمارية، فقد عملت الوزارة مع البنك الدولي على إعداد مسح مناخ الاستثمار في الأردن لعام 2006، الذي نفذ من خلال المقابلة الشخصية المباشرة مع ما يزيد عن 500 شركة خاصة عاملة في الأردن، والذي بين أن أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار في الأردن من وجهة نظر القطاع الخاص تتمثل في النظام الضريبي، وإجراءات تتعلق بمنح الرخص والتراخيص للأعمال، وقانون العمل، والنظام التشريعي والقضائي.

تهيئة الظروف البيئية المواتية للتنفيذ.

وسيلة ناجحة لتحسين استخدام الموارد المائية والحد من الاستنزاف

نتيجة لمواجهات التحديات لحالات الاستنزاف الشديد للخزانات الجوفية بفعل التوسع السكاني الهائل وزيادة الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية والتنمية بشكل عام أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات السحب مما اخل بالتوازن الطبيعي ولذلك ازداد الاهتمام بفكرة إيجاد الإدارة المتكاملة للموارد المائية باعتبارها وسيلة ناجحة لتحسين استخدام الموارد وإدارتها والذي يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بهذه الموارد من حيث مصادرها واستخداماتها والطلب عليها لمختلف الإغراض. ولذا عقدت عدد من الو رشات والدورات حول إقرار الخطة التنفيذية لإدارة الموارد المائية في الحوض المائي عدن،لحج،أبين وبدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

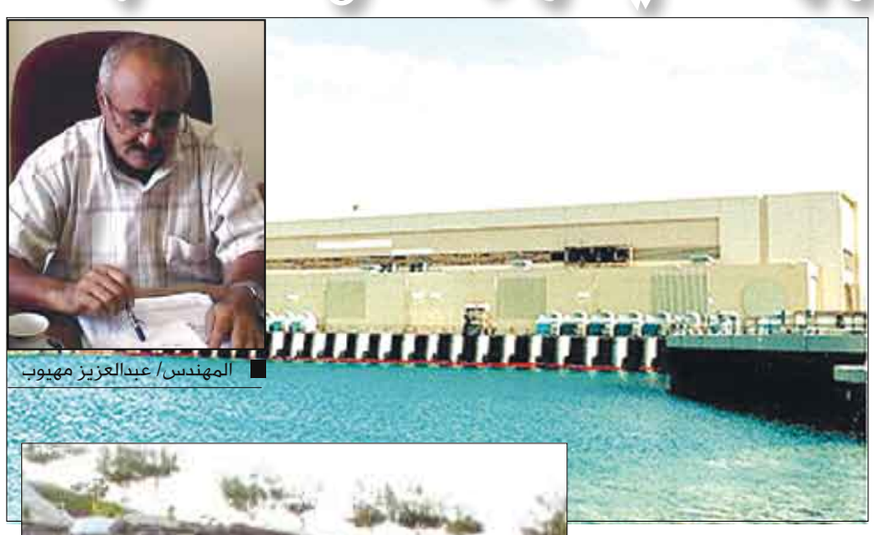

المهندس/ عبدالعزيز مهيوب

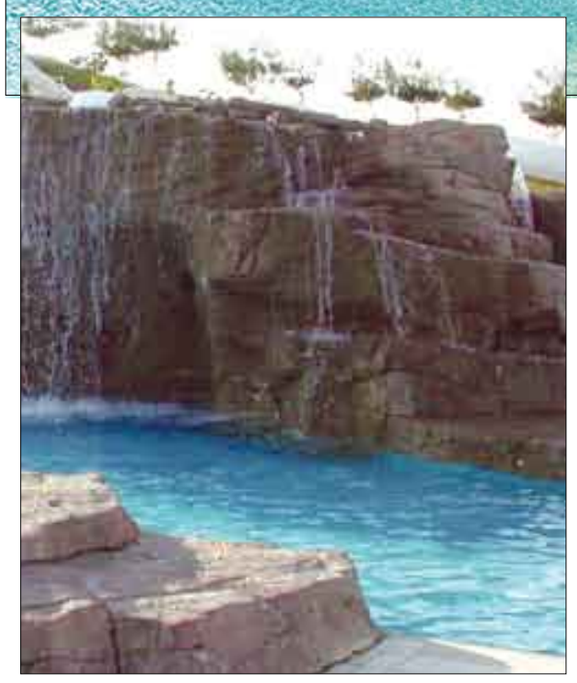

المحررة

أكـد المهندس / عبد العزيز مهيوب محمد مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية عدن ، لحج، أبين الضالع في تصريح خاص لـ صحيفة 14 اكتو بر إلى أن عملية تنظيم الدورات وإعداد الدراسات المتعددة والبحوث المختلفة تتكاثف الجهود فيها من اجل وضع خطة متكاملة لإدارة الموارد وان تكون قابلة للتنفيذ وتستهدف تعزيز الاستخدام الرشيد للمياه فعملية نشر التوعية وإعطاء التوجهات أيـضـا ضـروريـة للحد مـن هذا الاستنزاف على كافة المستويات موكدا بما أن هذه الطريقة أساس لإمدادات المياه وتلبية احتياجات مختلف القطاعات وتهيئة الظروف البيئية المواتية للتنفيذ.

وأشار الأخ/ عبد العزيز مهيوب إلى انه من الطبيعي أن تتطلب عملية الإدارة المتكاملة تهيئة بعض الـشـروط والمتطلبات اللازمة لتحقيق هذا النوع من الاداره تحتاج إلى البيئة المواتية للاداره المتكاملة تستلزم توفير أربعة من العناصر الأساسية: وجـود استرتيجية ذات هدف واضـح، وضـع سياسات عملية مناسبة وإجراءات وبرامج عملية لتحقيقها في إطار زمني محدد وتفعيل الإجـراءات التشريعية والقوانين واللوائح التي تنظم وتضبط عمليات استغلال الموارد وتوفير المال اللازم من مختلف المصادر للاستثمار والتمويل في مختلف قطاعات المياه مشيدا بالعالمين بهذا المجال والذين يعدون الدراسات ويجتهدون في البحوث العلمية واستمرارية الاطلاع والنزول الميداني لإعداد الخطة التنفيذية الواقعية في التنفيذ، حيث تغطي كافة الجوانب الأساسية وذلك لضمان نجاحها.

كما أوضـح مدير عـام الهيئة العامة للموارد المائية إلى إن هذه الخطة يجب أن تكون متناسقة مع خطط التمنية الاجتماعية والاقـتـصـاديـة واعـتـمـاد مبدأ اللامركزية في التنفيذ ونهج المشاركة المجتمعية في الإدارة موضحا أن دورة الإدارة المتكاملة هي عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة بل تستمر وتتكامل معها جميع المراحل المختلفة وتتسم بمشاركة جميع الجهات المهنية وعلى كافة المستويات.

كما أشـار مـديـر عـام الهيئة العامة للموارد المائية إلـى أن الهيئة باشرت تنفيذ عدد كبير من الأنشطة والإجراءات خلال السنوات الماضية والمتمثلة بانجاز عدد من الدراسات التفصيلية وكذا الحوض المائي بشبكة الرصد المائي التي توفر قاعدة البيانات والمعلومات الأساسية لمختلف مصادر المياه الموجودة وخصائصها مشيرا إلـى ضـرورة الاعـتـمـاد على التقديرات والاستخدامات الحالية وطبيعية العلاقة بين العرض والطلب والتنبؤات فيما يخص الاحتياجات المستقبلية عبر عدد مـن السيناريوهات والنماذج الرياضية موكدا انه قد تم إنشاء لجنة الحوض المائي في دلتا أبين بدعم من التعاون الفني الإنمائي لدلتا تبن في القريب العاجل والاهتمام بتحسين ورفع كفاءة الري والبحث عن البدائل المناسبة لتقليل استخدامات المياه الجوفية والتحول نحو زراعة ونشر التوعية المائية في سبيل ترشيد الاستخدامات والحفاظ على المياه الجوفية من الاستنزاف والتلوث.

طغيان القات على اقتصاديات البلاد

عمر عبد ربه السبع

منتوج اليمن من الحبوب يشمل الذرة والدخن والشعير ،وتشير التقارير لعام 2007م إلى أن محصول الحبوب وصل إلى تسعمائة ألف طن ،وان المواطن اليمني أضحي يفضل القمح اللين في وجباته اليومية ،فضلا عن الأرز ،وان الحكومة اليمنية تستورد مايربو على اثنين مليون طن من الحبوب سنويا لتغطية احتياجات المواطن من الغذاء ،أي مايعادل 75 ٪من احتياجاتها الغذائية ...ورغم تشجيع الحكومة اليمنية للمزارع اليمني في زراعة الحبوب إلا أن الأفق مأساوي بكل المقاييس ،فالوطن لايتمتع بالاكتفاء الذاتي من الحبوب ،ولن يتمتع بمخزون احتياطي من الحبوب على المدى القريب مادام أكثر من 65 ٪من الأراضي المزروعة تعتمد على مواسم الأمطار التي تتذبذب من عام إلى عام ،ناهيك عن تأكل المساحات المزروعة جراء التصحر والجفاف وعوامل أخرى ..ويكفي أن نعرف أن الأراضي اليمنية كانت تنتج أكثر من 1،2 مليون طن من الحبوب ،وان انخفاض المنتوج جاء نتيجة انخفاض مناسيب مياه الأحواض الجوفية ،وعدم فاعلية السدود ومحدودية سعتها مما يستنزف مياه الإمطار ،فضلا عن التوسع المستمر لاستخدام الأراضي الزراعية لزراعة القات .

أن معدلات الخصوبة والزحف الحضري المتزايد ،والتلهف خلف زراعة القات ،والحفر العشوائي للآبار والاستهلاك غير الرشيد للمياه في الصناعة والزراعة والاستهلاك المنزلي ،واتساع الفجوة بين المياه المستهلكة والمياه العذبة المتجددة والبالغة قرابة مليار متر مكعب سنويا كل هذه تجعل استراجية زراعة الحبوب في مهب الريح .

وتزرع شجرة القات على المرتفعات الجبلية والهضاب وهي من النباتات المعمرة والدائمة النضارة ،ولديها قدرة كبيرة على تحمل تقلبات الطقس اليمني ،وتحتل يوما عن يوم مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ،ويرويها المزارع اليمني بالمياه العذبة المستخرجة من باطن الأرض ،واغلب المزارعون يعتمدون الري التقليدي رغم مايهدره هذا النوع من الري من مياه قد يستفاد منها في زراعة محاصيل أخرى ..وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن المساحة المزروعة بالقات في الجمهورية اليمنية تعادل ربع مساحة الأراضي المروية بالمياه الجوفية ،كما أشارت إحصائيات الجهاز المركزي اليمني في عام 1992م أن اكثر من نصف مليون أسرة يعتمد دخلها الأساسي على زراعة القات بنسبة 12 ٪،ويسقي الفلاح اليمني أكثر من 80٪من مساحة الأراضي المزروعة بالقات بالمياه الجوفية العذبة واضحي الفلاحون يستخدمون بالتدريج الطرق الحديثة في الري ويقولون أن بإمكانهم زراعة القات ثلاث إلى أربع مرات في الري ويقولون أن تعاطي القات منتشر على نطاق واسع لكل شرائح المجتمع وان دل هذا على شيء فإنما يدل على طغيان القات على اقتصاديات البلاد.

وانه لامناص من زراعة القات وان هدد مصادر المياه في اليمن ،وان زراعة الحبوب لا تاتي همها ،بل أن هنالك أفات تجد من جودتها ،والاجدى شراءها من الخارج بأي ثمن ،فالغلاء العالمي لن يحرص المزارعين على تبديل سياستهم غير المنسجمة مع خطط الحكومة .

نافذة

الحفاظ على البيئة.. واجب وطني

أمل حزام

البيئة الإعلامية مصطلح يجب التدقيق فيه من خلال ما يملك من مهام يجب الاعتماد عليها كليا في معرفة حدود الإعـلام في مسالة طرح القضايا والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتي تهم المجتمع من منطلق ضـرورة العناية بالبنية البيئية الإعلامية التي تستند في معظم الأوقات على المصداقية والحقائق لمعالجة قضايا أو إظهار رأي عام للمناقشة أو المناشدة أو تشجيع عمل خيري أو تحذير من وضع اجتماعي بيئي يجب الانتباه إليه لتسليط الضوء رفعه إلى طاولة النقاش لإيجاد الحلول وإخراج القضايا من الظلام إلى النور. ومن هنا نجد أهمية تأسيس قاعدة بيئية ذات بنية ثقافية ومعلوماتية ليعتمد عليها الاعلامي في مجال الدراسة النظرية والتطبيقية. فبنية البيئة الإعلامية والتي يجب أن تحيط بالإعلامي لترمى بذور البداية في ارض خصبة لتنمو شجرة مثمرة عالية متنوعة الفروع وتخرج منها أثماراً طازجة يشتهي كل قارئ الوصول إليها ليشبع جوعه المعرفي والذي يشمل نواحي مختلفة منها العلمية والأدبية والنفسية والثقافية والسياسية في قالب شيق يجذب كل قارئ ومشاهد ومستمع وتجعله معتمداً اعتماداً كلياً على مصداقية الإعلام. فالبيئة المحيطة بالإعلام والتي تشكل جزءاً مهماً في حياة البشرية فتلقى الإعلام حاضراً في كل المؤتمرات والندوات واللقاءات والاجتماعات المحلية والإقليمية لتنشر جميع المعلومات وتظهره إلى مستوى الرأي العام لتصبح قضايا عامة يتداولها الناس لمعرفة الحقائق.

وفي هذه الزاوية اليوم أردت أن أؤكد على ضرورة الاهتمام بوجود إعلام بيئي لمناقشة أهم القضايا التي تهم الإنسان وطرحها على طاولة النقاش فأكثر الأمراض الخطيرة تنتشر بسبب إهمال بالبيئة المحيطة التي يلوثها الإنسان بسبب قلة الوعي الفكري وبعد الإنسان من البيئة وعدم الاهتمام البيئة المحيطة بها فإذا كانت البيئة النفسية للإنسان نظيفة يصبح هذا الشخص نافعاً للمجتمع أما إذا كانت العكس فينمو شخص ضار يدمر البيئة بكل أنواعها. ولذا أناشد وزارة الإعلام الاهتمام بالبنية التحتية للإعلام لإيجاد بذور إعلامية تستحق الاهتمام والثقة والدعم للنهوض بالإعلام والذي يعتبر عمود مهم في التنمية لأي مجتمع.

الأسلاك الكهربائية خطر بيئي يجب الاهتمام بعملية تنظيم وشبك الأسـلاك الكهربائية على معايير معينة تحت رقابة الجهات المعنية والحرص على عدم وجود أسلاك معلقة على بيوت المواطنين وبعيدة عن متناول الأطفال

مقال حر

البيئة والمياه...القربعة والقبقبة :

اسطوانات الغاز ..رداءة الصنع موت ودمار

نعمان الحكيم

الأسبوع المنصرم كتبنا موضوعا عن حرائق (الماسات)الكهربائية واشرنا الى رداءة وقدم الاسلاك واهمال الجهات والمواطنين المغامرة وغياب الحرص والتبليغ عن ذلك ..فتور وتقاعس من يهمهم الجانب العقابي ..ولم نكن نعلم ان هناك حرائق اكثر تدميرا وخطرا على البيئة من الكهرباء !

الغاز،غاز الطبخ ،صار من اهم المواد المستخدمة في الحياة ،ولاغنى لنا عنه ،بعد ان تركنا الفحم والحطب والجاز (الكيروسين)والمستخدم في (الدافور)(الشولة)ابو بومب او ام دبائل ..الخ ..اقول دخل الغاز او البوتاغاز كل منزل وغزا القرى بعد المدن وسهل الحياة عبر استخدامة ،بالرغم من ارتفاع اسعار ه والمغالاة في قيمة اسطواناته حتى وصلت اليوم الى مابين (800_1000)ريال ...وباسطوانات صدئة ،تكاد تكون منتهية وشكلها (دحل في دحل)..

ان هذه الاسطوانات المعباة بالغاز يكاد بعضها يسبب كوارث قاتلة ومدمرة للحياة ..وقد راينا عددا من الحوادث التي تسببت بها انفجار هذه الاسطوانه او تلك هنا في عدن ام في مدن اخرى ..وكم كان حجم الكارثة التي يراها الناس والذين يصابون بها ..فقد تهدمت منازل وتدمرت اماكن بسبب عدم صيلنة هذه الاسطوانات او التاكد من صناعتها وفعالية وامان ادائها ..الخ..

لقد اظهرت بعض وسائل الاعلام اخبار ا مفادها ان احد التجار يضارب بهذه الامور وحصل على (14) ترخيصا ،وهو مايضاعف الجشع ولهذا وراء المكسب الذي يكون نثيجته دمارا وموتا ليس الا .

وان كان فعلا قد وصل الحال الى هذه الدرجة من اللامبالاة وتعرض حياة الناس للموت والدمار ...فماذا عسى الجهات المسئولة ان تقول ،وكيف ستبرر ذلك ..في حين لايقبل التبرير في هذه المسائل بل يتطلب ذلك اجراءات سريعة ورادعة ،وحافظة ايضا لحياة الناس وممتلكاتهم ،بدل الوقوف هكذا بدون أي عمل يذكر !

المطلوب صحوة وتعقل ومن ثم فحص كامل للاسطوانات سواء تلك الموجودة في معارض وبقالات البيع لان معظمها في حالة خطر ،وقد تحدث خسائر بالناس لاطائل لها ..

ومع قدوم شهر الصوم ..نتمنى ان لايظل الغاز في ازمة ..كما نتمنى من عقال الحارات والشرطة ان تمنع (القبقبة)او(القربعة)المزعجة على اسطوانات الغاز الاباوقات مسموح به ،ولتكن ساعات ماقبل الافطار وليس كما هو حاليا صباحا ومساء وعصرا .

السياحة البيئة

أسماك الزينة تتكاثر في محميات الفجيرة البحرية

مشروع المحميات البحرية أول مشروع من نوعه للحفاظ على الثروات السمكية والشعاب المرجانية

الامارات/عبدالله الحريثي :

عادت العديد من أنواع أسماك الزينة والسلاحف والدلافين إلى الظهور في المحميات الطبيعية في الفجيرة التي أنشئت بمرسوم أميري قبل 13 عاماً وبدأ العمل على تطويرها قبل خمس سنوات لتكون مناطق جذب للسياح. وقال سليمان الخديم رئيس جمعية الصيادين التعاونية بدبا الفجيرة <<البيئة البحرية في مناطق المحميات الأربع عادت إلى عافيتها وتبشر بتحقيق المزيد من النجاحات لجهة حماية الحياة البحرية وتنوعها على الرغم من حوادث التلوث المتكررة التي تشهدها سواحل الساحل الشرقي>>. وأشار الخديم أن المحميات البحرية الأربع التي أنشئت في الإمارة بمرسوم من صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة في منتصف تسعينات القرن الماضي تساهم بشكل كبير في دعم المخزون السمكي والحفاظ على الحياة البحرية وتنوعها. وأكد أن المحميات تخضع إلى رقابة صارمة وعمل مستمر بدعم من حكومة الفجيرة ووزارة البيئة والمياه. واثنى الخديم على التزام الصيادين في الساحل الشرقي بالحرص على حماية المحميات وقال <<لا ننكر أن التزام الصيادين أثمر عن تسريع وتيرة النجاح التي تحققها المحميات في المنطقة>>.

ونص المرسوم الأميري الذي أصدره صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة في منتصف تسعينات القرن الماضي على إنشاء أربع محميات بحرية في عدد من المناطق في الإمارة شملت <<رأس دبا مول أو ما يعرف بجزيرة الطيور وضدنا والعقه والبدية >>بهدف الحفاظ على الحياة البحرية بمكوناتها وحماية الأسماك التي بدأ مخزونها يتراجع بفعل الصيد الجائر والتلوث.

وقال الخديم لـ<< الاتحاد>> إن اسماك الزينة عادت إلى الظهور في مناطق المحميات كما تشاهد الدلافين والسلاحف الخضراء . ويقوم الخديم بجولات مستمرة لزيارة مناطق المحميات الطبيعية وقال إنه يشاهد أسماك الزينة بالعين المجردة ونمت الأعشاب والنباتات البحرية في قاع البحر وتكاثر المحار وصدف اللؤلؤ. كما عادت الطيور إلى التعشيش بالقرب من مناطق المحميات البحرية.

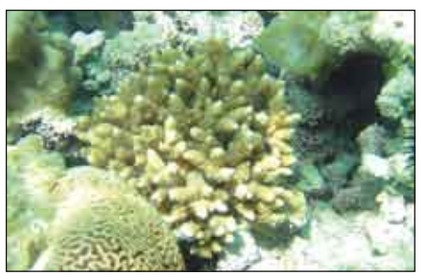

وأكد الخديم أن هذا المناخ الطبيعي يساهم بشكل مباشر في دعم المخزون السمكي وتتكاثر في المحميات بشكل لافت أسماك الزبيدي والسلطان إبراهيم والدردمان والشحيني ومن الأسماك السطحية السين والضلع والبياح. ووفقاً لعبد الرحمن عبد الله الأفخم مدير بلدية دبا الفجيرة بالإنابة اهتمت البلدية بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه بمراقبة هذه المحميات وتنظيف المياه من المخلفات ومن حيوان التاج الشوكي المدمر للشعاب المرجانية الذي يتكاثر في المحميات بشكل طبيعي، وشكلت وزارة البيئة والمياه والبلدية فريق غوص مزوداً بالآليات اللازمة والكاميرات للتصوير تحت الماء ويقوم فريق غوص متخصص بالنزول أسبوعياً لقاع المحميات ومتابعة أوضاعها البيئية . وأشاد الأفخم بالتزام الصيادين بعدم الصيد في المحميات بهدف الحفاظ على الثروة البحرية وتكاثر أنواع الاسماك. وأضاف: هناك تعاون كبير بين البلديات في المنطقة ووزارة البيئة وجمعية الصيادين بدبا وحرس السواحل وجمعيات ومراكز الغوص الموجودة بالمنطقة.

مشاريع متميزة ونفذت إمارة الفجيرة بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة عدداً من المشاريع الحيوية المتميزة التي تجمع بين حماية البيئة البحرية وتنمية مواردها الطبيعية والجمالية وتنشيط الحركة السياحية.

ويعد مشروع المحميات البحرية أول مشروع من نوعه للحفاظ على الثروات السمكية والشعاب المرجانية التي تتميز بها منطقة الساحل الشرقي. ونص المرسوم الذي صدر في العام 1995 بشأن المحميات على عقوبات ضد من يخالف قوانين الحظر أو يعتدي ويعبث بالأحياء البحرية في مناطق المحميات الطبيعية تصل إلى الغرامة ألف درهم كحد أدنى وعشرة آلاف درهم كحد أقصى وفقاً لحجم الضرر، على أن تسدد هذه الغرامات إلى خزينة بلدية دبا التي نص المرسوم على أنها الجهة المختصة في تطبيق أحكامه نظراً لأن هذه المناطق تقع ضمن حدود سلطاتها الساحلية. وتبعد المحميات عن سواحل الفجيرة ما بين ميل الى ميلين بحريين.

اجعلوا النظافة شعاراً لكم

صندوق النظافة وتحسين المدينة / عدن